

Civil Society Organizations and Kuwaiti Society During the Iraqi Invasion (1990-1991): Jahra Cooperative Society as a Model

Sheikhah Faleh Aladwani*

Ali A. Alkandari**

Abstract

This study aims to highlight the role of civil society organizations as alternatives to state institutions during the Iraqi invasion of Kuwait (1990–1991), focusing on cooperative societies as a case study. The research addresses the lack of documentation about the invasion and the roles played by various activists by examining how cooperative societies and their alternative administrations overcame the challenges faced by society under occupation and how they succeeded in doing so. The study adopts a historical research method, relying on a series of interviews with individuals who experienced the invasion firsthand, along with original sources such as correspondence and archival documents, in addition to secondary references. It explores the challenges faced by the Al-Jahra Cooperative and how alternative council members managed to find temporary solutions that allowed them to continue their efforts that fall within the broader context of popular resistance and civil disobedience. The key findings emphasize the critical role cooperative societies played in supporting the civil resistance movement. The study recommends conducting further research on similar cooperative societies and their administrative responses to strengthen and broaden the understanding of this event. It also calls for continued investigation of this pivotal event in Kuwaiti and regional history, suggesting that the study's framework could be applied to other service institutions—such as ministries and associations—that remained functional during the invasion and faced different obstacles, yet found innovative ways to sustain life under occupation.

Keywords: Kuwait, Iraq, Second Gulf War, Civil Resistance, Cooperative Societies, Al-Jahra Cooperative Society.

* Researcher, Ministry of Education, Kuwait. Sheikahaladwani97@gmail.com

** Associate Professor, Department of History, College of Arts, Kuwait University, Kuwait. ali.alkandari@ku.edu.kw

Submitted: 29/9/2024, **Revised:** 6/5/2025, **Accepted:** 11/5/2025.

To cite: p.144

منظمات المجتمع المدني والمجتمع الكويتي أثناء الغزو العراقي (1990-1991): جمعية الجهراء التعاونية نموذجاً

شيخة فالح العدواني*

علي عبد الرحمن الكندري**

الملخص

تهدف الدراسة إلى بيان دور منظمات المجتمع المدني بوصفها بديلاً لمؤسسات الدولة خلال مدة الغزو العراقي للكويت عام (1990-1991م)، متمثلة بنموذج الجمعيات التعاونية، وتقوم مشكلة الدراسة على سد فجوة غياب التوثيق الدقيق لتفاصيل أحداث الغزو وأدوار مختلف الفاعلين خلاله، من خلال دراسة أدوار الجمعيات التعاونية وإداراتها البديلة لتخطي الصعوبات التي عاشها المجتمع تحت ظل الغزو، وكيف نجحت في ذلك. تستند الدراسة على منهج البحث التاريخي القائم على التوثيق عن طريق سلسلة من المقابلات الشخصية مع أفراد معاصرين للحدث الأساسي للدراسة، فضلاً عن المصادر الأصلية كالمراسلات والمكاتبات، إلى جانب المراجع الأخرى. تناولت الدراسة التحديات التي أثرت على سير أعمال جمعية الجهراء، وكيف تمكن أعضاء المجلس البديل من إيجاد حلول مؤقتة أسهمت في استكمال أعمالهم التي تقع ضمن دائرة المقاومة الشعبية التي تتمثل بحركة العصيان المدني. أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الملخصة في أهمية دور الجمعيات في دعم حركة العصيان المدني، وتوصي بإجراء المزيد من الدراسات المقارنة لموضوع البحث على جمعيات تعاونية أخرى، ودور إداراتها في دعم حركة العصيان المدني ليكتمل الموضوع في نطاق أوسع. أما التوصية فهي في أهمية استكمال دراسة هذا الحدث المفصلي في تاريخ الكويت والمنطقة، وإمكانية تطبيق إشكالية الدراسة على نماذج مختلفة من الجهات الخدمية التي استمر عملها أثناء الغزو كالجمعيات الأخرى والوزارات والإدارات التي أذت دوراً مهماً في تيسير الحياة أثناء الغزو العراقي، وكيف استطاعت أن تتخطى عقبات أخرى واجهتها بصور مختلفة عن نموذج الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الكويت، العراق، حرب الخليج الثانية، المقاومة السلمية، الجمعيات التعاونية، جمعية الجهراء.

* باحثة، وزارة التربية، الكويت. Sheikhaladwani97@gmail.com

** أستاذ مشارك، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت. ali.alkandari@ku.edu.kw

الاستلام: 2024/9/29، التعديل النهائي: 2025/5/6، إجازة النشر: 2025/5/11

المقدمة

أثناء الأزمات، يبرز دور منظمات المجتمع المدني بوصفها بديلاً لمؤسسات الدولة، إما بسبب غيابها أو لانشغالها في التعامل مع الحدث؛ حيث إن الأوضاع غير العادية تتطلب تعاملًا غير عادي من قبل مؤسسات الدولة وأيضًا مؤسسات المجتمع المدني، فتؤدي مؤسسات المجتمع المدني أدوارًا أكبر من حيث تسيير الأمور الأساسية في المجتمع كتوفير المواد والخدمات الأساسية كالغذاء والدواء، أو تشكيل لجان شعبية للتعامل مع حاجات الحي أو المنطقة أو غيرها من المتطلبات الضرورية، وهذا ما حدث خلال أزمة الغزو العراقي للكويت (1990-1991م)؛ حيث أدت الجمعيات التعاونية أدوارًا مهمة لتعزيز صمود الأهالي داخل الكويت، وتوفير الحاجات الأساسية لهم، ويتناول هذا البحث دور جمعية الجهراء التعاونية بوصفها نموذجًا لعمل أهلي مجتمعي مارس أدوارًا مهمة تحت الاحتلال؛ حيث حُلَّ المجلس الإداري العام بسبب غيابه، وأعيد تشكيله بمجلس جديد من أهالي المنطقة بدل المجلس السابق، فكان دوره المدني في تسيير حياة المواطنين والمقيمين مهمًا.

أخذت الجمعيات التعاونية إحدى الأدوار التي كانت تؤديها الحكومة بصورة بديلة ومؤقتة في تلك المدّة، إلى جانب تواصلها المستمر مع السلطة لأخذ المعلومات والتعليمات في سبيل دعم العمل التعاوني واستمراره، ومساندة المقاومة الكويتية ضد جنود الاحتلال، وتأمين حياة سكان الكويت وتلبية احتياجاتهم، ومن الجدير بالذكر أن هدف الجمعيات التعاونية لم يقتصر على تأمين الغذاء من الدور المدني، بل لها أهداف وأعمال أخرى غير مدنية ساعدت على ثبات العصيان المدني والمقاومة الوطنية.

يهدف البحث إلى عرض دور المجلس الإداري البديل في جمعية الجهراء وتوثيق عمله، وفهم طبيعة الأوضاع التي أدت إلى تشكيله وعمله في جمعية الجهراء التعاونية، التي تعدّ المصدر الأساسي لتوفير احتياجات الناس آنذاك، فضلاً عن توثيق الوقائع التاريخية لهذه الأزمة، وعرض جهود العاملين وما فعلوه من دعم للعصيان المدني بأشكاله كافة، والأعمال الأخرى ضد الاحتلال العراقي، فيطرح السؤال الرئيس للبحث عن الدور الاجتماعي الذي أدته إدارة جمعية الجهراء البديلة في استمرار حركة العصيان المدني.

يتناول البحث أربعة مباحث؛ حيث يتطرق المبحث الأول إلى تعريف الجمعيات التعاونية في الكويت وأدوارها الإدارية والاجتماعية، ويتناول المبحث الثاني دور اتحاد الجمعيات التعاونية تحت الاحتلال، الذي كان له دور مهم في التنسيق بين الجمعيات التعاونية والشركات الكويتية بوصفه أعلى جهة للجمعيات التعاونية، وعلاقته بجمعية الجهراء أثناء الغزو، أما المبحث الثالث فيتناول أدوار جمعية الجهراء خلال مدة الغزو العراقي، بوصفها من الجمعيات التعاونية التي تعاملت مع العدوان العراقي لموقع الجمعية الأقرب للعراق، ومن الجمعيات القليلة التي استمر عملها طوال فترة الغزو، فضلاً عن عرض مسألة تشكيل المجلس الإداري البديل، وبيان فكرة المجلس البديل وكيفية إنشائه وأعضائه ولجانه، كذلك يركز المبحث على معرفة الأوضاع التي صاحبت إنشاء المجلس في مدة الغزو وما بعد التحرير، والختام مع المبحث الرابع الذي طرح عمل لجان المجلس الإداري البديل المنقسم إلى لجتين: اللجنة الغذائية ودورها في تأمين الغذاء وأبرز التحديات التي واجهتها، واللجنة المالية وعملها وأبرز التحديات التي واجهتها.

تقوم منهجية البحث على منهج البحث التاريخي بعرض وثائق الوقائع التاريخية في تلك المدة كالتعميمات الصادرة عن اتحاد الجمعيات وعن القيادة العراقية، وتناولها بالشرح والتحليل، فضلاً عن المقابلات الشخصية مع عدد من أعضاء المجلس البديل الذين أثروا هذا البحث كثيراً، وأهمية هذه الوثائق والمقابلات الشخصية هي في استكمال تصورات الأحداث والمشاهد، بل والمشاعر أيضاً، فمن خلالها نفهم طبيعة التعاملات اليومية والقرارات، وكيفية إصدارها وردة الفعل تجاهها، فضلاً عن التفاصيل الصغيرة والمؤثرة أثناء السعي لتوفير المواد التموينية، والتخزين والتوزيع تحت الاحتلال، مروراً بالتفاصيل المالية مثل كيفية الدفع للشركات المحلية وغيرها من المسائل المالية.

تأتي خاتمة البحث لتضع الإطار العام، وتمزج ما بين تفاصيل الأحداث في الكويت ونظريات أدوار مؤسسات المجتمع المدني؛ بحيث تصبح تجربة المجلس البديل في جمعية الجهراء تحت الاحتلال جزءاً من التجربة الإنسانية، فتتناول تفاصيل الإشكاليات التي واجهت الأعضاء والمتطوعين من جنود الاحتلال ومن يساندتهم من الجنسيات الأخرى وكيفية حلّها؛ لضمان استمرارية الصمود ضمن حركة العصيان المدني، وعرض بعض توثيقات الأحداث البارزة التي حصلت في الجمعية، وعلى رأسها اجتماع رئيس الجمعية مع وفد الاتحاد العراقي الذي حضر لغاية معيّنة، ثم الختام بالنتائج.

مفهوم المجتمع المدني والمنظمات المدنية والجمعيات التعاونية

ممّا يساعد على نشأة أي مجتمع مدني وجود بيئة ديمقراطية تتيح لشعبها بأطيافه ممارسة حريته في العمل بالمؤسسات المدنية، وهناك عدد من التعريفات لماهية المجتمع المدني وأدواره وطبيعته؛ حيث عرّفه (مايكل والزر Michael Walzer) الباحث والمنظر السياسي الأمريكي بقوله: "المجتمع المدني هو مجال الارتباط الإنساني غير القسري بين الفرد والدولة؛ حيث يتولّى الناس العمل الجماعي لتحقيق أغراض معيارية وجوهرية، في استقلال نسبي عن الحكومة والسوق. إن تحديد مستويات (الإكراه) القائمة بالفعل في الممارسة العملية، ومدى (استقلال) المجتمع المدني عن مجالات العمل الأخرى هذه، وأي (المعايير) يُعاد إنتاجها وتمثيلها، وأي (الأغراض) يجري السعي إلى تحقيقها، كل هذا بالطبع موضوع نقاشات مستمرة وضرورية، ولكن جمال هذا التعريف يكمن في قدرته على احتواء العديد من الإجابات والتفسيرات المختلفة مع لفت الانتباه إلى مجموعة من الآليات والمخاوف الأساسية"⁽¹⁾.

ويأتي تعريف المجتمع المدني وفق مفهوم الأمم المتحدة، بوصفه منظمة المجتمع المدني (CSO)، أو المنظمات غير الحكومية (NGO) هي أي مجموعة مواطنين تطوعية غير ربحية تُنظّم على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي⁽²⁾، ومن التعريفات العربية الجامعة ما ورد في الموسوعة العربية للمجتمع المدني أن "المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع، أو مصالح للمجتمع كله، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم الاحترام والتراضي ومعاييرها، والإدارة السامية للاختلافات، والتسامح وقبول الآخر"⁽³⁾.

وفي هذا الإطار يشجع المجتمع الكويتي على تنوّع المنظمات المدنية في الكويت في جوانب عدّة منها المجال السياسي كالمؤسسات التي تنشط في محاربة الفساد، وفي الجانب الاجتماعي تأسست منظمات عدّة للدفاع عن حقوق المرأة والشباب والمعاقين كالجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية 1963م، وجمعية شباب الكويت الوطنية 2010م، والجمعية الكويتية لرعاية المعوقين 1971م وغيرها، وفي الجانب الإنساني الجمعيات الخيرية والتطوعية⁽⁴⁾.

تمزج الجمعيات التعاونية في الكويت بين مفهوم المجتمع المدني والعمل التعاوني الخدمي، فالجمعية التعاونية عموماً هي وحدة اقتصادية اجتماعية تنظم تطوعياً من مجموعة من الأفراد عن طريق أدائهم لعمل متكاتف وفق المسؤولية التضامنية، لمزاولة الأنشطة سواء كانت نشاطاً زراعياً، أم تجارياً، أم صناعياً، أم خدمياً وفق مبادئ التعاون من أجل خدمة مصالح أعضاء الجمعية اقتصادياً واجتماعياً، وخدمة المجتمع عموماً⁽⁵⁾. وفي الكويت تؤدي الجمعيات التعاونية دوراً اجتماعياً وسياسياً مهماً إلى جانب الدور الخدمي الأساسي، بوصفها إحدى المؤسسات التنموية، كما أنها تهدف إلى ممارسة الديموقراطية والعمل التطوعي والمساعدة على تحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات⁽⁶⁾.

الغزو العراقي للكويت (1990-1991م) ودور الجمعيات التعاونية

في الثاني من أغسطس لعام 1990م، تفاجأ الكويتيون بتجاوز حدود دولتهم بدخول الجيش العراقي، المتجه إلى قصر الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح في دسمان سعياً لإسقاط الحكومة الشرعية، التي خرجت متجهة إلى المملكة العربية السعودية، وأقامت لاحقاً حكومة الكويت في المنفى في مدينة الطائف؛ مما أدى إلى فراغ سياسي وإداري، فتعطلت مؤسسات الدولة في الأيام الأولى من الاحتلال، وامتد عمل بعض القطاعات إلى أول أسبوعين، ومثلت المدة الأولى مرحلة الصدمة للجميع، إلا أن عدداً من قطاعات المجتمع المدني وأفراد من الشعب الكويتي استطاعوا تجاوز الصدمة والبدء بالتحرك لملء الفراغ الإداري الذي خلفه خروج القيادة السياسية من الكويت، وعلى الرغم من المخاوف الأمنية في تلك المدة استطاع الكويتيون إعادة عمل عدد من المؤسسات المهمة عن طريق تشكيل مجالس إدارات جديدة لتحل محل القديمة، كما مثلت المؤسسات الشعبية والدينية الأساس الذي بُني عليه العمل كالمساجد والديوانيات والتنظيمات السياسية التي أصبحت قاعدة التواصل بين الناس، ومنها إعادة تنظيم عمل المجتمع، وأصبحت بديلاً في ظل غياب الشرعية⁽⁷⁾، وأكدت الأزمة على ظهور فكرة تداعي الشعب لإدارة الدولة في مختلف المجالات، والعمل على التكيّف المؤقت خلال تلك المدة متجاوزاً الأزمة بتحقيق التعاون الكامل في التخطيط والتنظيم اللازم.

ومن المؤسسات التي استمر عملها بسبب وجود بعض ممثليها مؤسسة اتحاد

الجمعيات التعاونية؛ حيث استمر عملها، بل وضمت مهام عدد من الوزارات تحت عمل اتحاد الجمعيات التعاونية، فحلّت الاتحاد، وهو منظمة شعبية خدمية منتخبة من الجمعيات التعاونية لتقوم مقام الدولة، كما أصبحت في جزء من عملها أثناء الغزو حلقة وصل بين حكومة المنفى وبين الجمعيات التعاونية؛ حيث اتخذ اتحاد الجمعيات التعاونية دوراً مهماً في إصدار التعليمات الموجهة من حكومة المنفى إلى الجمعيات باسم اتحاد الجمعيات، فضلاً عن عمليات التنسيق بين الجمعيات للوقوف على حاجات كل جمعية، والسعي لتوفيرها من خلال التكامل والتضامن.

وقد أنشئ اتحاد الجمعيات التعاونية عام 1971م، وقد مثل مظلة جامعة للعمل التعاوني الجماعي المنظم للجمعيات التي تمارس نشاطها في المجال الاستهلاكي والخدمي في الكويت، وسعى الاتحاد إلى تحقيق أهداف واختصاصات محلية منها نشر الوعي الاستهلاكي في الكويت، وتنمية العضوية في الحركة التعاونية، وتنظيم الحركة التعاونية الاستهلاكية، والتنسيق بين نشاطات مختلف الجمعيات التعاونية، وتقديم النصائح والمشورة والخبرة الفنية للجمعيات الأعضاء فيه، والعمل على حسم أيّ خلافات تنشأ فيما بين الجمعيات الأعضاء بطلب من أطراف الخلاف في أن يكون القرار من الاتحاد⁽⁸⁾، كما يسعى الاتحاد إلى تعزيز التواصل التعاوني مع الجمعيات التعاونية العربية والدولية من خلال اكتساب العضوية في الحلف التعاوني الدولي الذي أُسس في عام 1981م، إلى جانب الإسهام في تأسيس الاتحاد التعاوني العربي في العام نفسه⁽⁹⁾.

وكان دور اتحاد الجمعيات التعاونية مهماً خلال الغزو العراقي، وكان لرئيس اتحاد الجمعيات التعاونية السيد عبد اللطيف الخرازة⁽¹⁰⁾ دور محوري في ذلك، فضلاً عن دور رئيس الاتحاد الكويتي للتجارة ومصنعي المواد الغذائية السيد عبد الله البعيجان، الذي كان له دور مهم في السيطرة على الوضع الغذائي؛ حيث يذكر الخرازة أنه و"منذ الأيام الأولى بدأنا نقدم الخدمة لدور الرعاية الاجتماعية والمستشفيات ولقطاع الكهرباء والماء ولجان التكافل واللجان الشعبية، وعندما بدأ يأتينا أكثر من شخص بصفة مندوب عن المستشفيات أو دور الرعاية ومعه كتاب؛ أصبحنا نخاف أن يكون هناك سوء تصرف بالمواد، فاجتمعت مع الأخ عبد الله البعيجان بصفته رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية فقلت له لننسق الأمر، فالهلال الأحمر يشتغل، واللجان تشتغل، والمستشفيات لها جهاز.. فما رأيك أن

نتفق فيما بيننا، أنا عن القطاع التعاوني، وأنت عن قطاع التجار ومصنعي المواد الغذائية، فصدر تعميماً مشتركاً بحيث نخوّل جهات معينة أنها وحدها هي التي تؤدّي الواجب، فأی نشاط إنساني: جمعية الهلال الأحمر تؤدّيه... وأی شيء يتعلق بالمستشفيات: إدارة الطوارئ الطبية تؤدّيه. فاتفقنا وعملنا تعميماً صدر في 29/8⁽¹¹⁾.

فكانت الخطوة الأولى التي اتخذها اتحاد الجمعيات إرساء هيكل العمل التعاوني والتنسيق مع الجهات ذات الصلة المباشرة؛ حيث كان اتحاد الجمعيات حلقة الوصل بين مختلف الجمعيات التعاونية، وبين تجار ومصنعي المواد الغذائية، كونه المورد الأساسي للجمعيات التعاونية؛ حيث نسّق بينهم لتوفير السلع وغيرها من احتياجات الناس، فبدأت بوادر التنسيق في الجمعيات وأعمالها المدنية المتمثلة في تخزين الغذاء وتوزيع التموين وتوزيع الأموال، فضلاً عن الخدمات الأخرى التي تطرّق لها رئيس اتحاد الجمعيات، وتشكيل مجالس إدارية فيها من قبله، وبالتعاون مع الأهالي والتيارات السياسية؛ حيث يقول الخرازة: "بدأت في الحقيقة بتعيين الإخوان في الجمعيات التعاونية... الحمد لله أصبح لدينا عدد ممتاز... والحمد لله الجمعيات جميعها أصبحت تعمل ولديها مخزون، ومخزوننا موجود، فتوكلنا على الله للتوزيع على الجمعيات التعاونية وبدأنا عملاً جيّداً"⁽¹²⁾.

استمرت العلاقة بين الاتحاد والجمعيات طوال مدّة الغزو عدا الأيام الأخيرة نتيجة للضربة الجوية⁽¹³⁾ التي بدأت في 17 يناير 1991م، وما نتج عنها من تعطيل على مستوى الدولة عموماً، والاستعداد للحرب البرية التي بدأت في 24 فبراير 1991م، وقد كان العمل بين الاتحاد ومختلف الأطراف يجري بانتظام وتنسيق لتلبية احتياجات الناس في تلك المدّة العصيبة ولا سيّما في الجانب الغذائي والمالي، ولا بد من الإشارة إلى أن موضوع التعاون والتنسيق بين الأطراف والجهات المعنية الذي جرى من خلال اجتماعات رسمية جماعية انتهى انعقادها بإصدار قرارات تنظيمية لتوزيع اللجان والأعمال في المناطق.

يذكر وزير التجارة والصناعة الكويتي أثناء الغزو جار الله حسن الجار الله عن أول الاجتماعات التي حدثت من اتحاد الجمعيات بأن "أول اجتماع رسمي كان في جمعية صاحبة عبد الله السالم والمنصورية التعاونية في مقر مجلس الإدارة، وضّم الاجتماع رئيس اتحاد التجار وموردي المواد الغذائية السيد عبد الله البعيجان مع أعضاء الجمعيات الأخرى لتوزيع المواد التي في حوزة التجار على الجمعيات، وكان هذا اللقاء يجري يومياً

ولمدة خمسة أيام، حتى تمكّنت بعض الجمعيات من توفير مخزون غذائي جيد⁽¹⁴⁾. كما يذكر المدير العام لجمعية الجهراء التي كانت تحت إدارة المجلس الإداري أنه "كان هناك اجتماع مع اتحاد الجمعيات حضره الأخ صالح المخلف⁽¹⁵⁾، وكان الاجتماع في منطقة الروضة، وفي الاجتماع طُرحت فكرة تبادل المعلومات، وحدث بعدها تنسيق بين الجمعيات"⁽¹⁶⁾، كما يصف مدير الجمعية العلاقة مع الاتحاد بأنه كان يحدث عن طريق "تعاميم وقرارات لجنة الاتحاد الجمعيات التي ساعدتنا كثيرًا في الحفاظ على ممتلكات الجمعية وموجوداتها؛ حيث كنا نحتمي بها، واستعملناها غطاء لمقاومة الضغوط علينا"⁽¹⁷⁾. كما يذكر المدير العام لجمعية الجهراء علاقة الاتحاد بجمعية الجهراء، والمساعدة التي كان يقدمها الاتحاد للجمعية في حال مصادفتهم للجنود العراقيين "وكنا في كثير من الأحيان نرفض الابتزاز للاستيلاء على بضائع الجمعية، ونحضر لهم قرارات وتعاميم لجنة الاتحاد؛ حيث كنا نوضح أن الاتحاد هو السلطة الرسمية، ويحظر علينا تسليم السلع والمواد دون ثمن، كما كنا نرفع إلى اللجنة رغبتنا بصدور قرارات معينة تساعدنا، إلا أن معظم القرارات التي جاءتنا كانت مطابقة لاحتياجاتنا الإدارية لكون معظم مشكلات الجمعيات واحدة أو متشابهة"⁽¹⁸⁾.

وانعكست أهمية عمل اتحاد الجمعيات التعاونية وإدارات الجمعيات التعاونية سواء التي استمرت بعملها أم التي أُعيد تشكيلها على أداء الجمعيات التعاونية، والقدرة على توفير المؤونة الغذائية والحاجيات الأساسية للسكان في المناطق السكنية، كما أن قرارات اتحاد الجمعيات مثلت غطاءً سياسياً أمام القيادة العراقية التي تعاملت مع هذا التضامن الشعبي والمدني لإدارة شؤونهم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بوصفه أمراً واقعاً ينظم إدارة البلد اليومية، فأصبح هذا الواقع الذي فُرضَ مدنياً حقيقة تعاملت معها سلطة الاحتلال، بل وعدّته شرعياً، فوفّرت الحماية له من خطر السرقات التي انتشرت أثناء الاحتلال، وهكذا ملئ الفراغ الإداري الذي خلفته الحكومة من المجتمع المدني بسرعة نسبياً.

كما أُعيد تعريف الأهداف وصياغتها لتناسب الظروف؛ حيث يذكر رئيس اتحاد الجمعيات عبد اللطيف الخرازة أن "السياسة التي اتبعتها في لقاءاتي واجتماعاتي مع إخواني ركّزت على أن الحركة التعاونية تسعى لتحقيق هدفين: تحقيق الربح وتجنب الخسارة؛ الربح هو أن نقدّم بكل ما نستطيع من وسائل وطرق وأساليب الخدمة التعاونية، بتوفير

المواد الغذائية والاستهلاكية للمواطنين والمقيمين، ونضحي من أجل ذلك، والخسارة أن أفقد أي واحد من أبناء بلدي" (19)، فأعيد تعريف سياسات إدارة العمل التعاوني كما حدث على سبيل المثال مع فكرة التعامل مع مستندات الجمعيات التعاونية؛ حيث إن الكثير من المستندات قد اختفت، ويعود السبب إلى صدور تعميم من اتحاد الجمعيات التعاونية بإتلاف المستندات الدالة على المخزون السلعي المتوفر لدى الجمعيات وإبعادها (20) لحرصهم على عدم وقوعها بيد جنود الاحتلال، فالمعلومات المتعلقة بالمخزون وكيفية توزيعه وصرفه سوف تكشف لهم ما تعمل عليه الجمعيات التعاونية من إخفاء الكثير من المعلومات والمواد بعيداً عن أعين العراقيين، وما قد تؤول إليه من معاقبات جسيمة تصل إلى الإعدام في حال اكتشافها.

جمعية الجهراء التعاونية وتشكيل المجلس الإداري العام البديل خلال مدة الغزو

أدت الجمعيات التعاونية أعمالاً أوسع بكثير عما كانت تؤديه خلال الظروف الطبيعية، كتقديم الخدمات الاجتماعية، والاهتمام بنظافة الشوارع، وتوزيع الأموال في المناطق السكنية الخاصة بكون الجمعية نقطة ارتكاز أساسية (21)، إلى جانب أعمالها في تأمين الغذاء والخدمات، وجاء الاحتلال لتدخل معه الكويت في ظرف جديد وصعب تطلّب تعاملًا استثنائيًا معه على المستويات جميعها، ومنه إدارة شؤون الناس للمؤسسات الأساسية والمهمة، وهو ما حدث مع جمعية الجهراء.

ومع اليوم الأول للغزو، ودخول مؤسسات الدولة والمجتمع المدني كافة في حال من الذهول والصدمة، لاقى الموجودون من إدارة جمعية الجهراء ظروفًا جديدة تطلّبت تعاملًا جديدًا كذلك، فيذكر المدير العام (بو محمد) (22)، أن "الإدارات في اليوم الأول كانت بحال ارتباك، وكان عاملو الفروع والسوق المركزي يتصلون: هل نفتح أم ماذا؟ وكنت أقول لهم انتظروا ليس هناك أي معلومات أو تعليمات أعطيها، وبعد مدة قصيرة أتى عدد من أعضاء مجلس الإدارة، ففتح السوق المركزي الذي كان خارجه تجمع كبير، وكان في حال فوضى، فكانت هناك فئة من الناس تشتري ولا تدفع، وفئة أخرى تشتري وتدفع، كما مثل دخول الجنود العراقيين إلى السوق عاملاً مربكاً؛ حيث كانوا يأخذون ما يريدون دون دفع.. لم نكن نعرف كيف نتصرف مع هذا الواقع الجديد" (23).

للمجلس الإداري العام اختصاصات حددها القانون الوزاري رقم 151/2001، ومنها أن ينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع له عقب إعلان نتيجة انتخابه رئيساً ونائباً للرئيس وأميناً للسر، وأميناً للصندوق لمدة سنة، وفي حال تساوت الأصوات تكون القرعة هي من تحدد النتيجة، وأعضاء المجلس هم المسؤولون عن الجمعية والأعضاء الآخرين عن الأعمال جميعها التي تقع في دائرة الغش وإساءة السلطة، إلى جانب تحمّل الأخطاء المتعلقة بسياسة الجمعية من تمويل وتعاون وتنظيم⁽²⁴⁾، وتحقيق الأغراض والأهداف التي قامت الجمعية من أجلها، ووضع السياسات بعيدة المدى من أجل تحقيق أهدافها بما يتحقق من خلال وسائل لمواجهة احتياجات الجمعية في المستقبل أيضاً، واتباع وسائل فعالة للرقابة تضمن الحصول على نتائج مرضية، إلى جانب الإشراف على شؤون الجمعية وأنشطتها ومتابعة سير العمل فيها⁽²⁵⁾.

ومع غياب القيادة السياسية، وما تبعه من غياب للحكومة وإدارات الدولة، وما استتبعه من غياب التصرف الرسمي في هذه الحال الصعبة التي دخلتها البلاد، فقد كان قرار مجلس إدارة جمعية الجهراء بفتح الأبواب منذ اليوم الأول ومحاولة التعامل مع الواقع الجديد، ولمتابعة مجريات الأحداث جرى الاتصال بإدارات الجمعيات التعاونية الأخرى للتعرف على الواقع في مختلف المناطق، وطبيعة الوضع آنذاك تلخّصه مكالمة مدير جمعية الجهراء بمدير جمعية الخالدية بقوله "اتصل عليّ مدير جمعية الخالدية يسأل كيف هي الأوضاع؟ قلت له الأوضاع فوضى"⁽²⁶⁾.

مع مرور الأيام الأولى، بدأ الجميع بالإفافة من الصدمة، وتقبل الوضع الجديد بوصفه غزواً واحتلالاً لا يُعلم مداه ومدّته ومستقبله؛ الأمر الذي جعل الكثيرين يحتارون في خيار البقاء في الكويت أو الخروج منها، وكان الكويتيون من السلك العسكري والسياسيون هدفاً للجيش العراقي؛ الأمر الذي دفع الكثيرين منهم للخروج من الكويت تجنباً للاعتقال والابتزاز، كما أن الكثيرين من أصحاب الأمراض المزمنة والاحتياجات الطبية أو الخاصة قرروا الخروج أيضاً، والكثير ممّن استرهب البقاء تحت سلطة الاحتلال وممن كان له أقرباء في دول الخليج قرر الخروج كذلك؛ الأمر الذي خلّف الكثير من المواقع الإدارية والخدمية في الكويت في حال من الفراغ، ما دفع الكثيرين لتغطية هذا الفراغ بالتطوُّع لأداء المهام التي لا يمكن الاستغناء عنها بوصفها متطلبات أساسية للعيش والبقاء في الكويت.

وكان حال مجلس إدارة جمعية الجهراء مماثلاً للكثير من الجهات في الكويت، فقد كان مجلس إدارة جمعية الجهراء الذي أدار الجمعية في الأيام الأولى مكوناً من:

- 1 - جزاع فهد القحص⁽²⁷⁾ رئيس المجلس
- 2 - مبارك بو ظهير نائب الرئيس
- 3 - خليفه الطميان رئيس لجنة المشتريات
- 4 - (بو محمد) المدير العام لجمعية الجهراء التعاونية
- 5 - نومان الفضلي
- 6 - محمد عبيد العجمي

وانعكاساً للوضع السياسي العام تفكّك مجلس الإدارة لظروف أعضائه؛ حيث سافر معظمهم خارج الكويت، وظل فقط مبارك بو ظهير⁽²⁸⁾؛ الأمر الذي ترك فراغاً إدارياً حرجاً في الجمعية؛ ما استدعى تداعي مجموعة من أبناء المنطقة للتعامل مع الوضع، والتقت هذه المجموعة في بيت حمد الأمير⁽²⁹⁾ حيث يذكر:

في الغزو طلب اتحاد الجمعيات أن يكون هناك مجلس إدارة حتى نستطيع تمويل الجمعية؛ بحيث لم يبقَ من مجلس الإدارة الأساسي إلا شخصاً واحداً، وهو مبارك بو ظهير، فجرى الاجتماع في بيتي مع الأخ صالح المخلف، و(بو محمد)، وعبد العزيز الهدى، وخالد الخزي، ولافي المحيني، وناصر الفرج، وعلي الدخيل العنزي، ونايف تركي السعدون، بحيث أبلغنا الأخ صالح المخلف أن الاتحاد طلب تشكيل مجلس إدارة حتى يستطيع تمويلنا⁽³⁰⁾.

وتداول المجتمعون الخطوات المطلوبة لإدارة الجمعية، وتمثلت الخطوة الأولى في أهمية تشكيل مجلس إدارة بديل، وتليها الخطوة الثانية المتمثلة في عقد اجتماع رسمي مع اتحاد الجمعيات لاعتماد التشكيل لأعضاء المجلس البديل، وكيفية التعامل مع الاتحاد، وبالفعل جرى الاتفاق على أوّل خطوتين، وفي 24 أغسطس جرى التداعي لعقد اجتماع لاتحاد الجمعيات التعاونية في مقر جمعية الروضة، وقد حضره صالح المخلف ممثلاً عن مجموعة الجهراء، ومُنحت المجموعة صلاحية التشكيل من اتحاد الجمعيات، ويذكر المخلف ذلك بقوله: "فرجعت إلى منطقتي، واجتمع البارزون في المنطقة، واتفقنا على

تشكيل مجلس إدارة، وتحديد مسمى كل عضو ومهمته، فتشكّل مجلس الإدارة برئاسة حمد الأمير، وكنت أنا معهم، وحضر معنا نائب رئيس مجلس الإدارة القديم⁽³¹⁾.

يرجع العامل الأساسي في إنشاء التشكيل الجديد، كما سبقت الإشارة إليه، إلى قرار اتحاد الجمعيات الذي نص على ضرورة إنشاء مجلس إداري في الجمعية يضطلع بمهامه الأساسية فضلاً عن مهام أخرى لا تقل أهمية عن المهام الأساسية، كما أن وجود مجلس إدارة متفق عليه وموثوق به من أهالي المنطقة من الأهمية بمكان لدى اتحاد الجمعيات التعاونية؛ بسبب طبيعة المهام الإضافية المطلوبة كتوزيع الأموال على الأهالي، ونقل المعلومات وتبادلها من اتحاد الجمعيات، وكان قيام المجلس البديل وليد الظروف الراهنة التي تأثرت بها المنطقة، وأسرعت في تدارك الوضع في اتخاذ القرار بإنشائه، وتأكيداً على ذلك بقول السيد صالح المخلف عضو المجلس الإداري البديل: "إن ظروف الساعة والمنطقة أو الحال التي كانت عليها الكويت وقتها هي التي أسست اللجنة، وهي من مجموعة من شباب المنطقة تداعوا لمعالجة الأمر، متسلحين بروح القيادة والخدمة، فكانت الاجتماعات التنسيقية واللقاءات مستمرة"⁽³²⁾.

بعد الانتهاء من اجتماع اتحاد الجمعيات التعاونية الذي كان في منطقة الروضة كما ذكره السيد صالح المخلف، بدأت الخطوة الثالثة المتمثلة في تشكيل المجلس الإداري البديل، ضم الشخصيات الآتية:

- 1 - حمد الأمير رئيس المجلس البديل
- 2 - (بو محمد) المدير العام للجمعية
- 3 - صالح المخلف
- 4 - علي الدخيل
- 5 - خالد الخزي
- 6 - لافي المحيني
- 7 - ناصر الفرج
- 8 - عبد العزيز الهدى
- 9 - نايف تركي السعدون

ترأس مبارك بو ظهير المجلس في البداية، وكان نائبه حمد الأمير، لكن مبارك بو ظهير اضطر للخروج من الكويت، فُرِّشَ حمد الأمير لمنصب الرئيس بوصفه الأكبر سنًا، وبعد تشكيل المجلس البديل بدأت إعادة تشكيل هيكلية العمل؛ حيث تأسست لجنتان يعمل بها جميع الأعضاء؛ اللجنة الغذائية ويترأسها (بو محمد) المدير العام للجمعية، واللجنة المالية ويترأسها السيد صالح المخلف، وسيجري نقاشهما في المبحث اللاحق.

عودة إلى موضوع تشكيل المجلس الإداري البديل، فمن الطبيعي أن يكون هناك تنسيق وتقسيم للأعمال بين الأعضاء من خلال وجود اجتماعات قائمة ومستمرة يعقدونها، فضلاً عن توضيح آلية التواصل والتعاون بينهم، يقول (بو محمد) المدير العام للجمعية "كنا نجتمع اجتماعاً أسبوعياً في بيت حمد صالح الأمير مع أخيه رئيس الأركان فهد الأمير"⁽³³⁾، وتنوّعت طبيعة الأعمال التي أداها أعضاء المجلس الإداري البديل، فقد كانت أشبه بحكومة مصغّرة تعمل على تيسير حياة المواطنين والمقيمين في المنطقة، ومن الأعمال التي اضطلع بها المجلس البديل: الاهتمام بفروع التمويل، وتنظيم الدخول إلى السوق المركزي، وتوزيع الغاز، وتوزيع المواد الغذائية، وتوزيع الأموال⁽³⁴⁾، إلى جانب تقديم الخدمات الصحية، والاهتمام بنظافة المنطقة بمشاركة متطوعي المنطقة.

لجان المجلس الإداري البديل

بعد تشكيل المجلس الإداري البديل وتنظيم أعماله من أعضائه، بدأت بوادر عمل اللجان المنبثقة عن المجلس الإداري البديل؛ لتسهيل عملية الجمعية التعاونية تحديداً بين الأعضاء وبين متطوعي المنطقة، وانقسم العمل إلى لجنتين هما اللجنة الغذائية واللجنة المالية، فتوسّع نطاقهما ليغطيا المنطقة بحجمها الكبير وكثافتها السكانية.

1 - اللجنة الغذائية

هي لجنة مختصة بتوفير الغذاء وتخزينه وتوزيعه، وكانت اجتماعات اللجنة الغذائية في ظل خصوصية تامة؛ حيث يذكر (بو محمد) ذلك بقوله: "كنا نجتمع أسبوعياً في بيت حمد الأمير؛ حيث كان التخطيط بعيد المدى"⁽³⁵⁾، للابتعاد عن أي تدخل عراقي في هذا الشأن الحساس، وكان التخطيط بعيداً وعاماً؛ إذ لم تكن هناك أيّ مدّة زمنية محددة

يرسمون بها خططهم لعدم معرفتهم ما تؤول إليه الأوضاع في المستقبل، فكان التخزين بما يكفي لأشهر تحسباً لأي طارئ.

وانقسم عمل اللجنة الغذائية إلى قسمين متعلقين في عمليتي التخزين والتوزيع:

أولاً: تخزين المواد الغذائية

بدأت فكرة تخزين الغذاء أثناء مدة الغزو لعدم معرفة ما ستؤول إليه الأحداث، والتخوف من التدخل العراقي في عمل الجمعية واستغلال مواردها وغذائها، فكانت الفكرة الأولى بابتعاد الجمعية عن التخزين في مباني الجمعية نتيجة النهب الحاصل من الجنود العراقيين، ولا بد أن هذا القرار صدر رسمياً من اتحاد الجمعيات⁽³⁶⁾، كما يقول رئيس مجلس الإدارة البديل حمد الأمير: "كنا نستفيد من المخازن أكثر من أسواق الجمعية؛ لأنها كانت تُنهب"⁽³⁷⁾، وكان الحل الأمثل لتفادي مشكلات التخزين والتخوف من الجيش العراقي في إنشاء مخازن في بيوت الأهالي، وأنشأنا مخازن احتياطية في كل مناطق الجهراء، وفي الغالب كانت في سراديب البيوت، كما يذكر (بو محمد) المدير العام⁽³⁸⁾، وتحدث رئيس مجلس الإدارة البديل حمد الأمير عن آلية التعامل مع أصحاب البيوت لعملية التخزين بقوله: "كنا نوقع عقداً مع صاحب البيت، أن يكون البيت مخزناً لحفظ السكر والأرز؛ كونهما من المواد الأساسية، فعلى سبيل المثال خزناً في بيت مبارك حمد الثابت، وبيت السويلم"⁽³⁹⁾، وبذلك تمكنت جمعية الجهراء من توفير مخزونها الغذائي، وتنوع نتيجة لهذه السياسة، كما أشار إلى ذلك صالح المخلف بقوله: "امتازت جمعيتنا بكثرة المخزون، وتنوع السلع لأسباب عدة: فهي تقع على خط العراق، وبالتالي تكون أول محطة للتجار العراقيين، فكنا نستغلهم في شراء التموين منهم"⁽⁴⁰⁾، كما أن هذه السياسة أسهمت في تموين الناس في مرحلة ما بعد التحرير كما يذكر (بو محمد) بقوله: "خزناً بضائع الجمعية؛ ممّا ساعدنا على الاحتفاظ بمئات الأصناف من البضائع والسلع؛ بما مكّنا من تموين الجهات بعد التحرير، وبعض الفنادق التي نزل بها الصحفيون"⁽⁴¹⁾، كما أن عملية التخزين لم تقتصر على البيوت فقط، بل خزنت في أماكن مختلفة عدة مثل المصاعد الكهربائية، وغرف الكهرباء، وغرف التبريد فضلاً عن غرف مكائن الإطفاء.

ومن حسن الحظ أن وسائل نقل المواد الغذائية في عمليتي التخزين والتوزيع لم تُمسَّ باستمرار عملها واستخدامها من جمعية الجهراء؛ حيث يشير بو محمد إلى ذلك بقوله: "جمعية الجهراء جمعية كبيرة، ولدينا أسطول سيارات كبير، واستطاعت الجمعية الاحتفاظ بأسطولها كله من سيارات الشحن على مختلف أنواعها، والبالغ عددها 17 سيارة، منها 4 سيارات (مرسيدس) من شاحنات (سكس ويل) كبيرة"⁽⁴²⁾.

تحديات ومشكلات

تعرضت جمعية الجهراء إلى عدد من المشكلات أثناء عملها، منها ما واجهته في مسألة تخزين الغذاء، كما حدث في التبليغ عن أعمال اللجان من ساكني المنطقة غير الكويتيين لسلطة الاحتلال العراقية؛ حيث يذكر حمد الأمير ذلك بقوله: "من أصعب المشكلات التي واجهناها هي إفشاء الأمر من عدد من الأشخاص إلى العراقيين، كما حدث مع التبليغ عن هذه المخازن؛ حيث تعدّها سلطة الاحتلال نوعاً من أنواع العصيان المدني؛ ما قد يترتب عليه عقوبات صارمة بحق العاملين"⁽⁴³⁾، وهذه المشكلة جاءت نتيجة الغضب والكره من بعض ساكني المنطقة من أبناء بعض الجاليات المتعاونة مع سلطات الاحتلال التي تحاول أن تفشل هذه الجهود.

ومن المشكلات الأخرى التي واجهتها اللجنة الغذائية ما ارتبط بوسائل النقل والمتمثلة في أسطول السيارات التابع للجمعية، يقول (بو محمد): "كانت أصعب مشكلة هي كيف نحافظ على أسطول السيارات، فقد سُرقَت مرتين، واسترجعت في المراتين من الجنود عن طريق إعطائهم منتجات من الجمعية، لم نعرف كيف سرقوها واضطرنّا لإعطائهم منتجات الجمعية مقابل الحفاظ على السيارات"⁽⁴⁴⁾، ومع تكرار عملية السرقة التجأت إدارة الجمعية إلى صبغ السيارات بألوان الجيش، يذكر (بو محمد) ذلك بقوله: "كانت حجتنا في ذلك أن هذه السيارات عهدة من اتحاد الجمعيات، وأننا موقَّعون على استلامنا لها، وهذه العهدة هي بضمان السلطة العراقية"⁽⁴⁵⁾.

كما واجهت إدارة جمعية الجهراء مشكلة التعامل مع سلطة الاحتلال، فقد ابتعثت سلطة الاحتلال وفداً عراقياً من اتحاد الجمعيات العراقية للقاء مجلس إدارة جمعية الجهراء؛ حيث يذكر حمد الأمير ذلك بقوله: "اتصلوا بي، وذكروا أن هناك وفداً من

العراق قادم إلى جمعية الجهراء، وبصفتي رئيس الجمعية فأنا مطالب بمقابلة رئيس الوفد العراقي ونائبه الكردي من اتحاد الجمعيات العراقية، وفي اجتماعهم قالوا لي نريد نقل خبرتنا لكم، لكن هذا كان مجرد كلام، فقد كانوا في الحقيقة يريدون الوصول إلى مخازن الجمعية، وبالفعل وصلوا لها وأخذوا منها أشياء كثيرة، كما أخذ الجيش العراقي الكثير من حاجاته من المخازن⁽⁴⁶⁾، وردة فعل على هذه الممارسات اتخذنا قرار تغيير مقر المخازن إلى البيوت للحفاظ على موارد الجمعية، وأكد رئيس المجلس على أهمية التخزين في البيوت بقوله: "كنا نستفيد من المخازن أكثر من أسواق الجمعية؛ لأنها كانت تنهب"⁽⁴⁷⁾، كما أخفيت المواد الغذائية في صناديق مستلزمات الأطفال بداعي التمويه.

ومن التحديات التي واجهتها إدارة جمعية الجهراء تحت الاحتلال عدّ ما تؤدّيه من أدوار في تخزين المواد الغذائية وغيرها من الأدوار نوعاً من أنواع العصيان المدني، يقول صالح المخلف: "كان لنا دور كبير في حركة العصيان المدني وتشجيع الناس على ذلك، فقد كنا نوفر جميع الحاجيات الغذائية، وطلبنا من الناس المشاركة في ذلك"⁽⁴⁸⁾، وأحست السلطة العراقية بآثار حركة العصيان المدني، فأصدرت مرسومًا جمهوريًا في العراق أن من يشارك في العصيان المدني أو يدعم العصيان المدني فسيكون مصيره الإعدام⁽⁴⁹⁾، يقول حمد الأمير "نتيجة للقرار الصادر قللنا كمية الأرز في المخازن، وأبقينا 20 كيسًا من الأرز في كل مخزن حتى نرفع الشبهة"⁽⁵⁰⁾.

ثانيًا: توزيع المواد الغذائية

كانت عملية توزيع المواد الرئيسة كالسكر والحليب والأرز، فضلًا عن توزيع الخبز الذي كان عن طريق المخازن، من مسؤوليات المجلس الإداري البديل الذي عمل على تقسيم منطقة الجهراء لتنظيم عملية التوزيع، وكل قسم كلّف مسؤولاً من المتطوعين، وكان التوزيع من خلالهم على الأسر التي يتواصل معها ويباشرها بالمؤونة⁽⁵¹⁾، فكانت المؤونة الأساسية مكوّنة من المعلّبات والسكر والحليب والأرز ومواد أخرى بما قيمته 10 دنانير تستفيد منها الأسر، وكانت مجانية لهذه الأسر التي كان أغلبها دون مدخول شهري سوى المعونات التي توصلها لهم حكومة الطائف من خلال المقاومة التي توصلها للجمعيات التعاونية بوصفها أحد منافذ التوزيع، ويذكر حمد الأمير طريقة التوزيع بقوله:

"كنا نوجّه من يأتي من الأسر إلى موقع معين في السوق المركزي للتسجيل وتوقيع تعهد وأخذ رقم الحساب البنكي على أمل التحرير وتسديد الحسابات، فكان جزء من الدعم مجاني، وجزء بصفة دين يمكن تسديده لاحقاً بعد التحرير، وتكون بورقة مختومة من رئيس الجمعية، ويشرف على منحها المحاسب، وبناءً على هذه الورقة نعطي الأكياس التي بها المواد الغذائية وغيرها من المواد مقابل هذه الورقة" (52).

فيما يتعلق بالمخازن فقد ظلت تعمل طوال مدة الاحتلال، وفي حال نقص الخميرة عندهم كانت إدارة الجمعية توفرها من جمعيات أخرى أو من جهات أخرى، فلم تنقطع الخميرة كما لم ينقطع الخبز، واستطاعت بعض اللجان توزيع الخبز على البيوت عن طريق المتطوعين الشباب، فكان إنتاج الخبز وتوزيعه عمومًا من أنجح المهام التي ظلت مستمرة (53)، وأشار حمد الأمير إلى استمرارية الجمعية في توزيع المواد التموينية طوال مدة الغزو بقوله: "كنا نوزّع المواد من المخازن حتى أثناء الضربة الجوية حتى لا ينقطع الأرز والسكر عن الناس" (54).

أما عن آلية توزيع المواد الغذائية على المواطنين في بداية الغزو، فقد كانت تجري عن طريق توزيع مواد التموين "على حسب البطاقات، وهي البطاقات الخضراء القديمة"، ومن الجدير بالذكر أن بطاقة التموين الخضراء هي المتعارف عليها والمعمول بها من عام 1987م إلى 1991م، ومع استقلال الكويت وإعادة تنميتها بعد التدهور في مجالاتها نتيجة الغزو أصدرت دائرة التموين بطاقات جديدة، وهي بطاقات التموين الزرقاء التي استمرت من عام 1992م إلى عام 1996م (55).

"كانت البطاقات مفيدة جدًا استفدنا منها كثيرًا" كما يذكر حمد الأمير، ويكمل: "مثلًا إذا كان نصيب الفرد خيشة (كيس في العادة وزنه 50 كيلو جرام) نعطيه اثنتين أو ثلاثة، وطلبت بعض الأسر الطحين حتى يخبزوا في البيوت، وفي السابق كان الطحين يعدّ مادة غير أساسية، ومن كان يطلبها في الغزو كنا نوّفرها كما وُفّرنا حاجات أخرى كانت تطلب، لم تكن تطلب سابقًا بسبب الظرف الذي كنا فيه" (56).

من الطبيعي ألا تجري الأمور بإتقان في ظل مثل هذه الظروف الصعبة، فكانت هناك تجاوزات بحكم الضرورة في عملية التوزيع، فمثلًا واجهت الجمعية مشكلة حصول بعض الأسر التي جاءت من العراق ولديها البطاقات الحمراء القديمة، "فكنا نعطيهم حتى

لا ندخل في صدام معهم تجنّباً للشكاوى وتضييع الوقت"⁽⁵⁷⁾، ويؤكد صالح المخلف على هذه الإشكالية بقوله: "مشكلة أخرى واجهتنا هي المدنيون العراقيون الذين جاؤوا من البصرة وسكنوا بيننا... وقد استطاعوا أن يزوروا بطاقات التموين، ويأخذوا من خلالها التموين، فلم نكن نملك آليات كشف التزوير مع علمنا بذلك"⁽⁵⁸⁾.

ثالثاً: اللجنة الغذائية وعلاقتها بالشركات المحلية في توفير الغذاء.

إن الوحدة الوطنية لا تكون إلا بوجود مساندة ودعم من جميع فئات المجتمع وشرائحه، فكان للشركات المحلية والتجّار دور مهم في مساعدة الجمعيات⁽⁵⁹⁾ عموماً عن طريق توفير المخزون الغذائي والسلع الأخرى فضلاً عن الأموال، فكان الدور الأهم في فتح مخازنهم للجمعيات التعاونية، فيذكر الخرازة رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية تلك الشركات وهي: (شركة بولند والغربللي)، و(الشركة الكويتية للألبان الدنماركية (KDD)، و(شركة البروتين) لأبناء الفوزان، ويقول: "أعجز أن أصف مواقفهم، جاءني ممثل (بولند والغربللي) في مقر الاتحاد ورمى مفاتيح مخازنهم أمامي، كما قدّم الجميع الخدمات من داخل بيوتهم للكويتيين بتقديم ما لديهم من مواد للناس.. كانت لديهم مواد غذائية وبضائع كثيرة احتجنا معها إلى أخذ الموافقة من وزير التجارة العراقي للتصرّف بها، وحصلنا على الموافقة، فذهبنا إلى مخازنهم ونقلناها كلها عندنا"⁽⁶⁰⁾، فكان موقف التجّار الكويتيين عموماً إيجابياً تجاه توفير الموارد الأساسية في الجمعيات التعاونية، وعلى الرغم من تخوّف بعض تجّار المواد الغذائية من الخسارة كشركة (بولند والغربللي)، وشركة (علي عبد الوهاب) زادت الأسعار لبعض السلع وفي مدّة ما إلا أن اتحاد الجمعيات التعاونية اجتمع بهم وأبلغهم بأن أيّ زيادة ستضر الجمعيات، فقد كان هدف الاتحاد أن يحافظ على الأسعار أثناء مدّة الاحتلال⁽⁶¹⁾.

ومن أدوار دعم عملية توفير الغذاء ما عملته شركة (الألبان الكويتية الدنماركية (KDD ما ذكره (بو محمد) المدير العام لجمعية الجهراء بقوله: "ظلت KDD تعمل واستمرت في ذلك، كما كان أحد ملاكها وهو السيد المرحوم عزت جعفر شريك الشيخ المرحوم ناصر الصباح موجوداً في الكويت، وكان يعمل معنا، فعملت KDD سلة العائلة والمكوّنة من: روب، ومعجون طماطم، ومنتجاتهم الأخرى"⁽⁶²⁾، وحتى من الجانب المالي جرى التنسيق بين الشركات المحلية والجمعيات عن طريق الاتحاد⁽⁶³⁾، الذي كان حلقة الوصل المستمرة بينهم.

كما عملت الجمعية على استرداد بضائعها المسروقة التي كانت تنقل إلى البصرة مقابل دفع مبلغ مالي، فكان أعضاء الجمعية يذهبون هناك ويشتررون المنتجات المسروقة ويعودون بها إلى الكويت، وتجدر الإشارة إلى أن جمعية الجهراء لم تكن تعاني نقصاً في أغلبية موادها الغذائية نتيجة لجهود أعضائها ومتطوعيها كافة في الحصول على الموارد الغذائية ذكرها (بو محمد) بقوله: "إن الجمعية لم تواجه أي إشكالية في توفير الغذاء، بل كانت مليئة بالمواد الغذائية، وعملت طوال مدة الغزو منذ أول يوم"⁽⁶⁴⁾.

2 - اللجنة المالية

خلال مدة الغزو توقفت البنوك والمؤسسات الصناعية والشركات الاستثمارية وغيرها عن العمل نتيجة طبيعية للاحتلال ولإضراب الشعب عن العمل بوصفها ردّة فعل، وأثّرت حركة العصيان المدني على خلق الإيرادات لدى الناس مع توقف العمل وتوقف الرواتب، فكان من أهم تحديات حكومة الطائف والتجمّعات المقاومة في داخل الكويت توفير المال للشعب الصامد في الداخل لتوفير حاجياته اليومية، ثم إيصال هذه الأموال إلى المحتاجين في الداخل.

يذكر صالح المخلف أدوار حركة العصيان المدني داخل الكويت ولا سيّما في منطقة الجهراء بأنها متعلقة بثلاثة أمور هي: "الجزء العسكري، والجزء التعاوني المتعلق باتحاد الجمعيات وجمعية الجهراء، والجزء السياسي المالي المتعلق بتوزيع الأموال من منطقة الصليبيخات مروراً بدوّار العظام"⁽⁶⁵⁾ إلى الجهراء"⁽⁶⁶⁾.

شكّلت لجنة توزيع الأموال من المجلس الإداري البديل لجمعية الجهراء، وكان يشرف عليها صالح المخلف، واستندت عملية تلقي الأموال على ثلاثة أطراف رئيسة: الطرف الأول اللجنة العليا التي ضمت عدداً من المجاميع والشخصيات العاملة في الساحة بهدف تنسيق الجهود وتوجيهها نحو خدمة المواطن الكويتي⁽⁶⁷⁾، وكان أعضاء اللجنة العليا خالد بودي، والشيخ صباح الناصر الصباح، والشيخ علي السالم الصباح، وجاسم العون، وفیصل المرزوق، ومحمد البدر، وعبد الوهاب الوزان، وجواد بو خمسين، وكانوا على اتصال مع ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح لمتابعة أمور البلاد، وكيفية دعم حركة العصيان المدني، فقد كانت مهمّة اللجنة العليا تنسيق الأموال وتوزيعها، ويعد هذا الدور هو الدور الرئيس في حركة العصيان المدني⁽⁶⁸⁾، أمّا الطرف الثاني فكانت الجمعيات

التعاونية، والطرف الثالث هم مجموعة من التجار؛ حيث دعموا اللجنة المالية للجمعيات التعاونية ومنها جمعية الجهراء من خلال توفير الأموال للكويتيين بانتظام في هذه الظروف القاسية⁽⁶⁹⁾، فيذكر صالح المخلف ذلك بقوله: "منذ بداية الأزمة كنت على اتصال مع علي السالم الصباح، وصباح الناصر الصباح، وكان عندي في شبكة توزيع الأموال في كل قطعة اثنان أو ثلاثة ممن أثق بهم"⁽⁷⁰⁾، كما كانت اللجنة العليا تشتري المبالغ من جميع التجار الموجودين في الكويت، وتشتري منهم الدينار الكويتي بستة دنانير عراقية مقابل وصولات مضمونة، ويجري تسديدها خارج الكويت وصرفها بناءً على هذه الوصولات⁽⁷¹⁾.

لم تقتصر عملية تلقي الأموال على اللجنة العليا فقط من القيادة في الطائف، بل شملت من كان قادراً عليها من مقاومة وتجار، وبعد عملية تلقي الأموال تأتي خطوة توزيعها كما يقول المخلف "حفاظاً على السرية والخوف الذي كنا فيه، فلم نكن نحتفظ بالأموال، بل كانت توزع مباشرة؛ حيث كان أقصى مدة لبقائها يومين"⁽⁷²⁾، كما لم يقتصر التوزيع على المواطنين، بل شمل أيضاً الوافدين ممن كان يساعد الكويتيين، وأيضاً لمنع اتجاه بعضهم إلى الجانب العراقي، فعلى سبيل المثال مُنحت مبالغ مالية للمدرسين من بعض الجاليات لضمان عدم توجههم إلى الطرف العراقي، وجرى التركيز على المعلمين الفلسطينيين حتى لا يفتحوا مدارس مع العراقيين في الجهراء، فاستمرت رواتبهم حتى لا يحتاج المدرس الفلسطيني أن يتجه إلى الطرف العراقي⁽⁷³⁾، خصوصاً وأن الفلسطينيين عددهم كبير، ولا توجد دولة راعية لهم في الخارج يخرجون إليها لتسهم في مساندتهم داخل الكويت.

ولعل من المهم توضيح موقف الفلسطينيين تجاه الغزو العراقي للكويت، من حيث انقسامهم إلى ثلاث مجموعات؛ المجموعة الأولى تعاطفت مع العراق وأيدته، ومرجع الأمر إلى استخدام صدام حسين القضية الفلسطينية في أزمة احتلال الكويت وقد اشترط خروجه من الكويت بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة، أما المجموعة الثانية فقد عارضت الغزو وتعاطفت مع الكويت، ومرجع موقفهم إلى إيمانهم بأن الغزو ما هو إلا حدث مؤقت، وأن وجودهم في الكويت بالدرجة الأولى قائم على دعمهم للقضية الفلسطينية، أما المجموعة الثالثة فقد اتخذت الحياد⁽⁷⁴⁾.

ومن حسن حظ مجاميع المقاومة والجمعيات التعاونية، بل والناس في الداخل أن الجيش العراقي بأجهزته الأمنية والاستخباراتية لم تكن مركزة على هذا الأمر في البداية،

لكنهم ومنذ منتصف مدّة الغزو إلى نهايته بدأت المعلومات تصلهم أن هناك مبالغ مالية توزّع على الناس في الداخل، وكانت السلطة العراقية تتوقّع انطفاء جذوة العصيان المدني بعد مدّة، لكنها رأت استمرارها، وكان من أهم أسباب الاستمرار وجود الدعم المالي⁽⁷⁵⁾، فلم تواجه اللجنة المالية في بدايتها عوائق حقيقية خلال عملها، فعملت بسرية وسرعة في توزيع الأموال، وإلى جانب أموال الدعم التي جاءت من القيادة السياسية في الخارج. مع إصدار قرار ضم الكويت إلى العراق وعدّها إحدى المحافظات العراقية، أُصدر قانون يفرض استخدام العملة العراقية بدلاً من العملة الكويتية لإجبار الكويتيين والمقيمين على استعمال العملة العراقية مع مساواتها بقيمة العملة الكويتية، وكانت الصعوبة في أول أسبوعين من القرار، كما يذكر (بو محمد) "وجدنا أنفسنا ملزمين بالتعامل بالعملة العراقية، وأن التعامل بالعملة الكويتية وحيازة الدينار الكويتية تعدّ جريمة، فاضطررنا إلى التعامل مع الدينار العراقي تجنباً لحدوث المشكلات، ففي إحدى المرات أخذني العراقيون وهددوني بسبب استمراري بالتعامل بالعملة الكويتية"⁽⁷⁶⁾.

أما فيما يتعلّق بأموال مبيعات الجمعية فقد كانت لها حال خاصة وبعيدة عن عملية اللجنة المالية؛ حيث كانت مبيعات الجمعية كبيرة وعائداتها ضخمة ولا سيّما مع التحوّل إلى العملة العراقية؛ حيث تضاعف الرقم، فكانت الحصيلة اليومية كثيرة، ويذكر حمد الأمير ذلك بقوله: "كنا نحفظ أموال الجمعية من المبيعات في سطح التكيف، ولم تخرج إلا بعد التحرير، وعندها بدلناها بالعملة الكويتية إلا أن بعضها كان مزوّراً"⁽⁷⁷⁾.

الخاتمة

اتضح من خلال البحث صورة المنظمات المدنية عمومًا، وفي مدّة الغزو خصوصًا ممثّلة في الجمعيات التعاونية ومجالسها الإدارية التي أدّت دورًا مهمًا في دعم حركة العصيان المدني عن طريق تشكيل لجان خاصة تشرف على الأموال والغذاء للمنطقة التابعة لها.

عُدّت جمعية الجهراء من الجمعيات التي اتخذت دورًا فعليًا في تطبيق حركة العصيان المدني عن طريق مجلسها الإداري البديل، الذي يعدّ المحور الأساسي لموضوع البحث، فركّز من خلال العوامل أو الظروف التي شكّلت قيامه، والموضع الذي اتخذ في اتحاد الجمعيات في إصدار القرار بإنشاء مجلس بديل للجمعية، وتعود صلاحية القرار

من اتحاد الجمعيات كونه المنسق الأول بين الجمعيات والتجار، فعّد الجهة المسؤولة عن إصدار التعميمات والأوامر التي يحصل عليها من الحكومة في الخارج نتيجة وجود التواصل المستمر بينهم.

قدم البحث الهيكل التنظيمي للمجلس الإداري البديل فضلاً عن اللجان التابعة له، وهما اللجنتان الغذائية، والمالية، وبيان دورهما في تيسير حركة العصيان المدني عن طريق أعمالهما الخاصة وفق حركة مستمرة ومتصلة بينهما.

تناول البحث الدور المدني لطبقة التجار ومواقفهم المرتبطة في دعم حركة العصيان المدني بجانب الجمعيات ومجالسها عن طريق الإسهام بأموال شركاتهم؛ بحيث وفّرت الشركات المحلية مخزونها الغذائي كله للجمعيات دون محاسبة، مثل (شركة الألبان الكويتية الدنماركية KDD)، وفقاً للظروف الراهنة التي وقع بها المجتمع.

أسهم البحث في تصحيح بعض المعلومات غير الصحيحة، أو الحقائق غير الواضحة والمتعلقة بالعملية الشرائية للمواد الغذائية للجمعية في سد نقصها، مثل شراء البضائع العراقية؛ حيث اتضحت الصورة أن الجمعية كانت تسترد بضائعها، بل إن اللحوم والدجاج كان يأتي إليها عن طريق التجار العراقيين.

أما المعلومة المتعلقة بدور الجنسيات الأخرى في الكويت وسعيًا في تصحيح الصورة النمطية التي ثبتت لدى الأغلبية من المواطنين بأن المقيمين لهم دور سلبي في مدة الغزو ضاربة مثلاً لإحدى الشخصيات التي أدّت دوراً رئيساً في دعم إنشاء المجلس البديل واستمراره، ويعدّ النموذج الصالح من المقيمين فضلاً عن عرض مثال آخر لأحد العمال، متمثلاً بدوره في الإسهام في عملية المحافظة على أموال الجمعية.

عرض البحث العديد من المشكلات في نطاق اللجنة الغذائية والمالية، وبجانب هذا الأمر حل بعضها على سبيل المثال مشكلة نهب مخازن الجمعية، وحلّها كان باتخاذ قرار لنقل المخازن إلى البيوت للحفاظ عليها، فضلاً عن مشكلة سرقة سيارات الجمعية، وحلّها كان عن طريق صبغ السيارات بألوان الجيش، فضلاً عن المشكلة التي وقعت فيها الباحثة أثناء كتابة البحث، وعدّت من العوائق، وهي مسألة إحراق مستندات الجمعية التي تعدّ من الوثائق المهمة؛ حيث أحرقت كلّها بقرار من اتحاد الجمعيات حتى لا تقع في يد الجنود العراقيين.

الهوامش والمراجع

- (1) Edwards, Michael. "The Oxford Handbook of Civil Society." *Oxford University Press eBooks*, 2011, p. 4. <https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780195398571.001.0001>
- (2) النابلسي، شاكراً: "الثورات العربية أمام ضرورات المجتمع المدني"، *جريدة الجريدة*، 9/ 11/ 2011، ص 1. <https://www.aljarida.com/articles/1461972686214837300/>
- (3) الأمم المتحدة والمجتمع المدني. <https://www.un.org/ar/get-involved/un-and-civil-society>
- (4) قنديل، أماني: *الموسوعة العربية للمجتمع المدني*، القاهرة: دار الكتب، 2008، ص 64.
- (5) شوقي، أندرو ألبير: "تنظيمات المجتمع المدني في الكويت: إنجازات.. تحديات.. وآفاق"، *مجلة آفاق اجتماعية*، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء المصري: العدد 3، 2022، ص 19.
- (6) الحياي، وليد ناجي: *محاسبة الجمعيات التعاونية*، الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007، ص 19.
- (7) الحداد، عدنان صالح، والعلي، عدنان عبد الرحمن، ومفرح، أحمد السيد أحمد: "إدراك الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لدورها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وأثره في تأصيل قيم المواطنة"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، مجلد 55، العدد 1، 2018، ص 14.
- (8) غلوم، محمد حسين: "الاحتلال العراقي الممارسات والوقائع من شاهد عيان"، *مجلة عالم المعرفة*، العدد 195، 1995، ص 161.
- (9) الشاذلي، فوزي، والمضاحكة، عبد الرحمن، والتابعي، جبر محمد: *الحركة التعاونية في دولة الكويت*، الكويت: دن، 1986، ص 37-38.
- (10) هو رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية إبان الغزو والتحرير، وكان له دور أساسي منذ أول يوم غزو؛ حيث حرص على الاحتفاظ بمخزون الغذاء للجمعيات التعاونية، شاهد مقابلة https://www.youtube.com/watch?v=NECdBiA_28Q
- (11) اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، تاريخ الحركة التعاونية. <https://kuccs.com.kw/Portal/History.asp>
- (12) الغزالي، صلاح محمد: *سور الكويت الرابع*، ج 3، الكويت: الشامية، 1992، ص 156.
- (13) تلفزيون الكويت: "باقون على العهد"، مدونة باقون على العهد. 18.38 <https://alziadiq8.com/353626.html>
- (14) الضربة الجوية: هي ضربة شنتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت في 17 يناير 1991م.
- (15) صالح المخلف: هو أحد أعضاء المجلس الإداري البديل لجمعية الجهراء، وكان له دور بارز إبان الغزو؛ حيث جرت مقابلته وسرده للأحداث الخاصة بمنطقة الجهراء وجمعيتها، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 23/ 12/ 2020.
- (16) سور الكويت الرابع، ص 100.
- (17) (بو محمد): أحد أعضاء المجلس الإداري البديل لجمعية الجهراء، وهو من الجنسية السورية، كان له موقف بارز أثناء الغزو، ووضِع لقب (بو محمد) في البحث رغبةً منه للحفاظ على خصوصيته، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 23/ 12/ 2020.
- (18) (بو محمد): المدير العام لجمعية الجهراء، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 23/ 12/ 2020.
- (19) سور الكويت الرابع، ص 174.
- (20) سور الكويت الرابع، ص 172.

- (21) المخلف، صالح: "دور الجمعيات التعاونية خلال مدة الغزو العراقي"، الجمعية الاقتصادية الكويتية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1995، ص 198.
- (22) (بو محمد): المدير العام لجمعية الجهراء، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020-12-23.
- (23) حجاجي، أحمد: "الجمعيات التعاونية الكويتية مؤسسات اقتصادية بارزة تؤدي دوراً سياسياً واجتماعياً مهماً"، وكالة كونا الكويتية، 2007/9/5.
- (24) (بو محمد): المدير العام لجمعية الجهراء، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020-12-23.
- (25) الكوس، مساعد عبد الرحمن يوسف الأحمد: التعاونيات الاستهلاكية بين التطبيق والتشريع، الكويت، د.ن، 2013، ص 60.
- (26) الحركة التعاونية في دولة الكويت، ص 120.
- (27) جزاع القحص: عضو سابق في مجلس محافظة الجهراء لعام 1989م.
- (28) الحركة التعاونية في دولة الكويت، ص 120.
- (29) حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/24.
- (30) الحركة التعاونية في دولة الكويت، ص 120.
- (31) حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/24.
- (32) سور الكويت الرابع، ص 135.
- (33) صالح المخلف: عضو في المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/23.
- (34) (بو محمد): المدير العام للجمعية، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/23.
- (35) (بو محمد): المدير العام للجمعية، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/23.
- (36) (بو محمد): المدير العام للجمعية، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/23.
- (37) انظر الملحق (أ) و(ب).
- (38) حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/24.
- (39) (بو محمد): المدير العام للجمعية، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/23.
- (40) حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/24.
- (41) سور الكويت الرابع، ص 150.
- (42) سور الكويت الرابع، ص 149.
- (43) سور الكويت الرابع، ص 148.
- (44) حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/24.
- (45) (بو محمد): المدير العام للجمعية، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/23.
- (46) سور الكويت الرابع، ص 148. حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/24.
- (47) حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/24.
- (48) حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/24.
- (49) صالح المخلف: عضو في المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/23.
- (50) حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/24.
- (51) صالح المخلف: عضو في المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/23.
- (52) صالح المخلف: عضو في المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020/12/23.

- (53) صالح المخلف: عضو في المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 23.
- (54) (بو محمد): المدير العام للجمعية، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 23.
- (55) حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 24.
- (56) انظر الملحق (هـ).
- (57) حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 24.
- (58) سور الكويت الرابع، ص 151.
- (59) انظر الملحق (د).
- (60) سور الكويت الرابع، ص 171.
- (61) سور الكويت الرابع، ص 171.
- (62) (بو محمد): المدير العام للجمعية، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 23.
- (63) انظر الملحق (ج).
- (64) (بو محمد): المدير العام للجمعية، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 23.
- (65) دُور العظام: هي التسمية الشعبية لدوار الاستقلال، الواقع قرب منطقتي الأندلس وغرناطة السكيتين، مقابل مستشفى العلاج الطبيعي، يعدّ أكبر نقطة بعد الجبراء في الطريق إلى العراق وإلى الكويت؛ حيث كان محطة ترانزيت للجنود العراقيين. انظر: سور الكويت الرابع، ص 57.
- (66) صالح المخلف: عضو في المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 23.
- (67) سور الكويت الرابع، ج 1، ص 23.
- (68) سور الكويت الرابع، ج 2، ص 45-46.
- (69) صالح المخلف: عضو في المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 23.
- (70) سور الكويت الرابع، ج 3، ص 153.
- (71) صالح المخلف: عضو في المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 23.
- (72) صالح المخلف: عضو في المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 23.
- (73) (بو محمد): المدير العام للجمعية، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 23.
- (74) الغبرا، شفيق: من تداعيات احتلال الكويت، الكويت: دار قرطاس، 1995، ص 114-115.
- (75) صالح المخلف: عضو في المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 23.
- (76) (بو محمد): المدير العام للجمعية، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 23.
- (77) حمد الأمير: رئيس المجلس الإداري البديل، مقابلة شخصية أجرتها شيخة العدواني، 2020 / 12 / 24.

قائمة الملاحق

الملحق (أ): تعميم من اتحاد الجمعيات لنقل المواد الغذائية والاستهلاكية إلى المخازن

هـ - نقل المواد الغذائية والاستهلاكية إلى المخازن :
والتعميم التالي بمنح الفطاء المناسب للجمعيات التعاونية لتخزين موادها في أماكن قريبة
وفي بعض المنازل :-

١٩٩٠/١٠/٢١

تعميم لكافة الجمعيات التعاونية

إلحاقاً إلى التعميم الصادر بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٠ العدد ٩٠/٩ .
ونظراً لظروف عدم تمكن بعض الجمعيات التعاونية من نقل المواد الغذائية والاستهلاكية
إلى المخازن التابعة للجمعية .

تقرر ما يلي

تمنح الجمعيات مهلة نهائية حتى تاريخ ١١/٦/١٩٩٠ وذلك لنقل كافة المواد الغذائية
والاستهلاكية إلى المخازن التابعة للجمعية ومنع التخزين خلاف ذلك وعلى الجمعيات التعاونية
التي لا تتوفر لديها مخازن خاصة بها التقدم إلى الاتحاد للحصول على الموافقة بشرط ذكر الأسباب
والمكان المراد التخزين به .
شاكرين لكم حسن تعاونكم . . .

رئيس اللجنة

مدير عام اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

عبد اللطيف الخرازة

الملحق (ب): تعميم من اتحاد الجمعيات حول مسألة التخزين في المنازل الخاصة والمخازن غير المملوكة للجمعية.

التاريخ: ١٩٩٠/١٠/٢٢

السيد الفائز / رئيس مجلس الإدارة
جمعية المرموك التعاونية
تحية طيبة - وبعد،

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ في ١٧/١٠/١٩٩٠ بشأن استئنا، جميعتكم المؤرخة من النا، عقود التخزين في
المنزل الخاصة والمخازن الخمر مملوكة للجمعية .

وبعد الرجوع لتسهيلا رقم ٩٠/١٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢١ - يسرنا اذاتكم بعدم الممانعة
بقيام جميعتكم بتخزين المواد الغذائية والاستهلاكية المملوكة لها في كل من المخازن المذكورة في كتابكم
وهي كالتالي :-

- مخزن رقم (١) في منزل السيد / مبارك بلال العانع •
مخزن رقم (٢) في منزل السيد / عبد الرحمن الملمم •
مخزن رقم (٣) في منزل السيد / محمد سعد الرجيمان •

وذلك لعدم وجود مخازن خاصة تابعة للجمعية ولكي تستطيع جميعكم أن تقوم بتقديم كافة الخدمات بالسيرة الطبيعية لتتضمن لمجالسكم الموقر كل نجاح ولجميعكم كل تقدم وازدهار *

وتغلبوا بقبول فائق الاحتسرام

رئيس اللجنة
مدير عام اتحاد الجمعيات التعاونية الاشتراكية
عبد اللطيف الخراطة



- نسخة للاتحاد العام للتعاون - مكتب السيد / رئيس الاتحاد العام للتعاون
للتفصيل بالاطلاع لطفاً .

• للتفضل بالاطلاع لطفاً .

C.R. No. 2817 - Tel. 2542848/2543650/2543608 - Fax 2540794 - Telex TAQHMUMJ 27530 - P.O.Box 1826 Safat 13019 Kuwait - Cable : ESTEHLAKJA - Kuwait

الملحق (ج): تعميم من اتحاد الجمعيات عن طريقة الدفع لشركة الألبان الكويتية الدانماركية.

طريقة الدفع لشركة الألبان الكويتية الدانماركية :

التاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٤

تعميم لكافة الجمعيات التعاونية

انطلاقاً من حرص الاتحاد على توفير منتجات ومشتقات الألبان في أسواق وفروع الجمعيات التعاونية خدمة لجمهور المستهلكين وبناء على التعاون الصادق من شركة الألبان الكويتية الدانماركية وحتى يكون هناك تنظيم وتسهيل أفضل لوصول هذه المنتجات .

يرى الاتحاد مايلي :

- أولاً : تسديد ديون الشركة حتى ١٩٩٠/١٠/٦ حسب إمكانية كل جمعية تعاونية وحسب ماهو متوفر لديها من أموال .
- ثانياً : سوف يكون البيع للجمعيات التعاونية من الشركة على الحساب (بالأجل) .
- ثالثاً : تنظيماً للعمل يرجى تسمية مندوبين عن الجمعية بكتاب معتمد من قبل الجمعية نفسها لاستلام طلبيتها حسب المتوفر لدى الشركة والتنسيق مع السيد/ حسن هاشم - مدير المبيعات تليفون ٤٧١٧٩١١ / ٤٧٦٦٠٢٢ -
- شاكرين تعاون الجميع

رئيس اللجنة

مدير اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

عبد اللطيف الخرازة

- نسخة للاتحاد العام للتعاون - مكتب السيد رئيس الاتحاد العام للتعاون للتفضل بالاطلاع .
- نسخة لشركة الألبان الكويتية الدانماركية .

الملحق (د): طلب الموافقة من اتحاد الجمعيات والجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالشراء والتزود بالمواد الغذائية من التجار والموردين.

جـ - طلب سماح بالشراء من شركات ومؤسسات محلية :

١٩٩٠ / ١١ / ٣

السيد الفاضل / مسئول وزارة التجارة المحترم

تحية طيبة - وبعد،

الموضوع : طلب الموافقة لاتحاد الجمعيات والجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالشراء والتزود بالمواد الغذائية والاستهلاكية من التجار والموردين :-

نأمل تفضلكم بالموافقة والسماح لنا بالشراء المحلي من الشركات والمؤسسات التالية :-

- ١ - شركة بولند والغريللي .
- ٢ - شركة عياد التجارية .
- ٣ - مؤسسة الجبشه التجارية .
- ٤ - شركة سعود العوجان وإخوانه .
- ٥ - شركة علي عبدالوهاب وأولاده وشركاءهم .

حيث إن هذه الشركات لاتمانع من البيع وتزويدنا بالمواد الغذائية والاستهلاكية ولكنهم يطلبون موافقة وزارة التجارة حيث يصعب إخراج البضاعة، والسبب في ذلك نقاط التفتيش والسيطرة بسبب مطالبتهم لهذه الشركات الموافقة المسبقة من قبل وزارة التجارة .

آملين موافقتكم لاداء عملنا التعاوني وذلك بهدف توفير جميع المواد والسلع لجمهور المستهلكين .

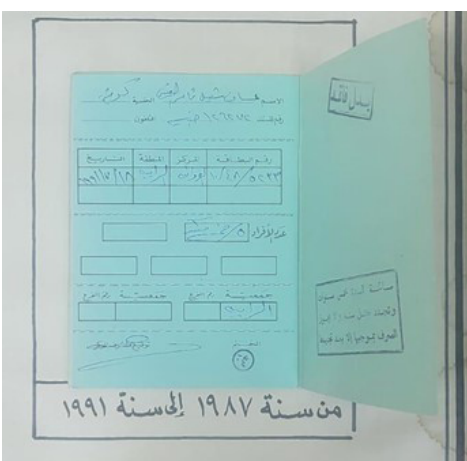
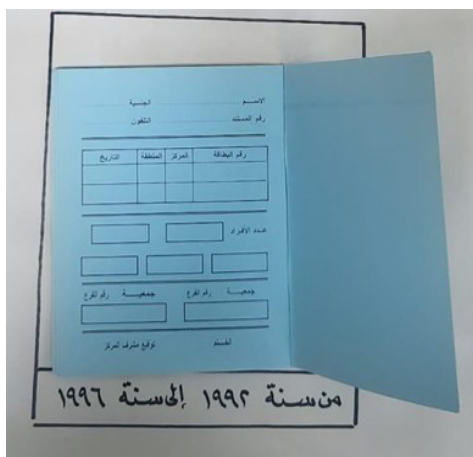
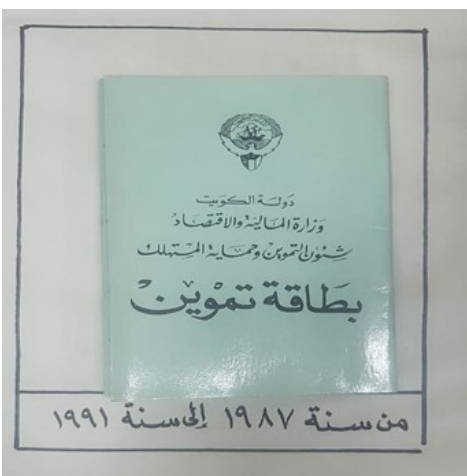
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . . .

رئيس اللجنة

مدير عام اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

عبداللطيف الخرازة

الملحق (هـ): بطاقات التموين الصادرة من دائرة التموين.



الإشارة المرجعية للبحث:

العدواني، شيخة، والكندري، علي: "منظمات المجتمع المدني والمجتمع الكويتي أثناء الغزو العراقي (1990-1991): جمعية الجهراء التعاونية نموذجاً"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: المجلد 44، العدد 175، 2026، 113-144.

<https://doi.org/10.34120/ajh.v44i175.3195>

To cite this article: Aladwani, Sheikah, and Ali A. Alkandari. "Civil Society Organizations and Kuwaiti Society During the Iraqi Invasion (1990-1991): Jahra Cooperative Society as a Model." *Arab Journal for the Humanities*, 44, 175, 2026, 113-144.

<https://doi.org/10.34120/ajh.v44i175.3195>